

# A

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/CONF.191/IPC/2  
23 May 2000

ARABIC  
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية  
لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني  
بأقل البلدان نمواً  
نيويورك، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠  
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الاجتماع التحضيري على مستوى الخبراء لأقل البلدان نمواً

الناطقة باللغة الإنكليزية في أفريقيا

المنعقد بأديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٧ - ١	خلفية الاجتماع وأهدافه .....
		أولاً - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح
٥	١٣ - ٨	أقل البلدان نمواً .....
٥	٩ - ٨	ألف - الصعيد العالمي .....
٥	١٠	باء - الصعيد القطري .....
٥	١٣ - ١١	جيم - الصعيد الإقليمي .....
		ثانياً - التحضيرات على المستوى القطري وتقديم المبادئ التوجيهية لبرامج
٦	١٦ - ١٤	العمل الوطنية .....
٧	٢٩ - ١٧	ثالثاً - تمويل النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً في أفريقيا .....
٧	٢٨ - ١٧	ألف - مناقشات عامة .....
١٠	٢٩	باء - مقترحات .....
		رابعاً - قضايا التجارة والوصول إلى الأسواق وطاقات العرض في أقل البلدان
١١	٤٣ - ٣٠	نمواً في أفريقيا .....
١١	٣٥ - ٣٢	ألف - القيود في جانب الطلب .....
١٢	٤٢ - ٣٦	باء - القيود في جانب العرض .....
١٤	٤٣	جيم - مقترحات .....
		خامساً - الإدارة السليمة وتوفير الخدمات الاجتماعية والقضايا
١٦	٥٢ - ٤٤	المتعلقة بالجنسين .....
١٦	٤٦ - ٤٤	ألف - الإدارة السليمة .....
١٦	٤٩ - ٤٧	باء - تقديم الخدمات الاجتماعية .....
١٧	٥٢ - ٥٠	جيم - مشاركة المرأة في التنمية .....
١٨	٥٣	اختتام الاجتماع .....

## خلفية الاجتماع وأهدافه

- ١- قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٨٧/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، على مستوى رفيع، في عام ٢٠٠١ لتقييم نتائج برنامج العمل خلال فترة التسعينات على الصعيد القطري؛ ولاستعراض تنفيذ تدابير الدعم الدولية، لا سيما في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والديون والاستثمار والتجارة؛ والنظر في صياغة واعتماد سياسات وتدابير وطنية ودولية ملائمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لأقل البلدان نمواً، ودمجها تدريجياً في الاقتصاد العالمي. وقبلت الجمعية العامة عرض الاتحاد الأوروبي لاستضافة المؤتمر، الذي سيعقد في بروكسل خلال الفترة من ١٣ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١.
- ٢- وفي نفس القرار، قررت الجمعية العامة عقد اجتماع اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية على مرحلتين، على أن يسبقه انعقاد ثلاثة اجتماعات تحضيرية على مستوى الخبراء (واحد لأقل البلدان نمواً في أفريقيا الناطقة باللغة الإنكليزية، وواحد لأقل البلدان نمواً في أفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية والأمريكيتين، وواحد لأقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ). وعملاً بهذا القرار، عقد الاجتماع التحضيري على مستوى الخبراء لأقل البلدان نمواً في أفريقيا الناطقة باللغة الإنكليزية في أديس أبابا خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠.
- ٣- وكان الهدف الرئيسي من الاجتماع استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نمواً للتسعينات، وكذلك توفير إسهامات أساسية للعملية التحضيرية على المستوى القطري وبشأن القضايا الرئيسية التي سيتناولها اجتماع اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية والمؤتمر نفسه.
- ٤- وحضر الاجتماع مشتركون من البلدان التسعة التالية: إثيوبيا، أوغندا، بوروندي، جمهورية تنزانيا المتحدة، سيراليون، غامبيا، ليبيريا، ليسوتو، ملاوي. وكانت مكاتب وهيئات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الاجتماع: مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة. وكانت الوكالتان المتخصصتان التاليتان ممثلتين: منظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة أيضاً: منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الاقتصادي الأفريقي؛ اللجنة الأوروبية؛ الصندوق المشترك للسلع الأساسية.
- ٥- وافتتح الاجتماع سعادة السيد ميكونين مانيازوال، نائب وزير التنمية الاقتصادية والتعاون بإثيوبيا، الذي أدلى ببيان. واستعرض نائب الوزير تنفيذ برنامجي العمل السابقين لأقل البلدان نمواً اللذين اعتمدا في ١٩٨١ و ١٩٩٠ على التوالي. ولاحظ الأداء المخيب للأمل لبرنامجي العمل في تناول مشاكل التنمية الأساسية لأقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال، زاد عدد أقل البلدان نمواً من ٣١ بلداً في أوائل الثمانينات إلى ٤٨ بلداً في التسعينات. وما زالت القدرات المحلية الضعيفة من المعوقات الأساسية للقدرة التنافسية الدولية، التي أصبحت تمثل أمراً جوهرياً في

اقتصاد عالمي يتجه نحو العولمة. فضلاً عن ذلك، ظلت البيئة الخارجية الإجمالية تتسم بالصعوبة. وبوجه خاص، كانت الأسواق العالمية للسلع الأساسية من حيث الأسعار وفرص الوصول غير مستقرة، وانخفضت بمدة المساعدة الإنمائية الرسمية. وتدهور عبء الدين الخارجي، معرضاً للخطر جهود التكيف والتنمية. واقترح نائب الوزير أن يبحث اجتماع الخبراء عن ردود على القضايا الأساسية التالية:

- الاعتماد على السلع الأساسية وعدم استقرار الصادرات؛
- مشكلة الوصول إلى الأسواق الدولية؛
- مشكلة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية؛
- المصاعب المستمرة في مجالي الدين الخارجي وعدم إحراز أي تقدم في تنفيذ تدابير تخفيض الدين.

٦- وأدلى المشتركون التالون ببيانات أخرى في الجلسة: السيدة آنا كاجومولو تيبايجوكا، الأمانة التنفيذية، مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً؛ السيد صامويل نيامي، المنسق المقيم، أديس أبابا؛ السيد ي. تيسن، الموظف المسؤول بشعبة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ السيد إتييم أكبان، مدير شعبة التنمية الاقتصادية والتعاون، منظمة الوحدة الأفريقية؛ السيد فرانسيسكو غرانيل، رئيس، مستشار، اللجنة الأوروبية؛ السيدة إيفيت ستيفنس، المنسقة الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً (مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نمواً)، الأمم المتحدة، نيويورك.

٧- وانتخب الاجتماع السيد محمد جمل رئيس اللجنة التحضيرية الوطنية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في إثيوبيا، رئيساً للاجتماع، والسيد فنسنت ماييغا، المسؤول التجاري الرئيسي، أوغندا، مقررًا له.

## أولاً - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً

### ألف - الصعيد العالمي

٨- لدى النظر في هذا البند، كان معروضاً على الاجتماع تقرير أقل البلدان نمواً، ١٩٩٩ الذي شمل فصلاً يتعلق بتقييم أولي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وأحاط الاجتماع علماً أيضاً بخطة عمل الأونكتاد العاشر بشأن هذا الموضوع (TD/386).

٩- ورأى الاجتماع أن برنامج العمل قصّر في معالجة مشاكل التنمية لأقل البلدان نمواً وفي تحقيق النتائج المنشودة. وفي هذا الصدد، لاحظ الاجتماع الإخفاق في تحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية الذي يعادل ٠,١٥ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمانحين، وقصور البرنامج فيما يتعلق بالآليات الاستشارية مع الشركاء في التنمية، وهما أمران أساسيان لتعبئة الموارد. وكان أحد جوانب القصور الرئيسية الأخرى عدم القدرة على ترجمة البرنامج العالمي إلى برامج عمل على الصعيد القطري قابلة للتنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، مما زاد صعوبة التنفيذ تعقيداً عملية العولمة والتحرير الجارية والسياسات والاستراتيجيات العديدة غير المنسقة التي كانت تنفذ تحت برامج تعاون مختلفة مع الشركاء في التنمية.

### باء - الصعيد القطري

١٠- لاحظ الاجتماع أن تنمية أقل البلدان نمواً الأفريقية على المستوى الوطني ظلت تقيدها أوجه قصور في البنية المادية وفي تنمية الموارد البشرية وانخفاض مستويات تعبئة الموارد المحلية، وأوجه قصور في إعداد سياسات الاقتصاد الكلي والإدارة والآثار الاقتصادية - الاجتماعية القاسية للتراعات المحلية أو الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت المحافظة على سيطرة البلدان على جداول أعمال التنمية واحدة من أصعب التحديات في التسعينات، وذلك بسبب تنفيذ مبادرات إصلاح مختلفة مقترنة بالمساعدات الخارجية. وكرست البلدان جهوداً متفاوتة للإصلاح الاقتصادي من أجل تحقيق استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، على حساب التحول الهيكلي لاقتصاداتها على المدى الطويل.

### جيم - الصعيد الإقليمي

١١- ورأى الاجتماع أن المشاريع على المستوى الوطني لم تُعر جوانب التعاون الإقليمي اهتماماً كافياً. وفي هذا الصدد، لم تتحقق على نحو كامل الآثار المحتملة على التنمية الوطنية لمشاريع التكامل الإقليمي والمشاريع

المتعددة الجنسيات. وهناك حاجة إلى استراتيجيات واضحة للربط بين جهود التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي. وركزت المناقشة بشأن التكامل الإقليمي بشدة على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لدور الجماعات الاقتصادية الإقليمية باعتبارها ركائز عملية تحقيق هدف معاهدة أبوجا المنشئة للاتحاد الاقتصادي الأفريقي. وكان الدعم الخارجي لهذه العملية ضعيفاً حتى الآن وينبغي تعزيزه، لا سيما فيما يتعلق بالآليات المؤسسية لإدارة التكامل. وينبغي منح مرونة لأقل البلدان نمواً كيما يمكنها التغلب على الآثار المعاكسة للتحرير لدى اشتراكها في ترتيبات التكامل مع اقتصادات أقوى منها وفي القواعد المتعددة الأطراف المنظمة للتكامل.

١٢- ويمكن أيضاً لأقل البلدان نمواً أن تسهل مجرى التكامل بقدر كبير من خلال أعمال تتيح مشاركة أوسع للسكان في إنجاز تقدم نحو أهداف الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وعلى هذا النحو سيُنظر إلى عملية التكامل باعتبارها مشروعاً حقيقياً يضطلع به المجتمع وليس مجرد نشاط حكومي. ومن ناحية أخرى، ينبغي لأعضاء الجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تقيّم التكاليف وفوائد المشاركة في مجموعات التكامل المختلفة بغية ترشيد أهداف هذه الكيانات المتداخلة، وذلك أمر أساسي لضمان التماسك ووحدة الهدف. وفي هذا الاتجاه، اعترف بضرورة التوفيق بين مفهوم الحدود الوطنية الضيق والسيادة ومفهوم الأهداف السياسية والاقتصادية الأوسع الذي يستند إليه إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأفريقي وسد الفجوة بين الاثنين.

١٣- ونظراً للنتائج المخيبة للآمال في تنفيذ برنامج العمل، كان من رأي الاجتماع أنه ينبغي على سبيل الأولوية القيام بدراسة شاملة لأسباب فشل الجهود في الماضي في كل من أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين لمعالجة مشاكل التنمية الجوهرية التي تواجهها أقل البلدان نمواً. وهذه الدراسة أمر حيوي إذا ما أريد لبرنامج العمل الجديد الذي سيعتمده المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نمواً أن يلقي نفس المصير الذي لقيته البرامج السابقة. وفي هذا الصدد، رحب الاجتماع بخطط أمانة المؤتمر لإنشاء فريق تقييم رفيع المستوى لهذا الغرض.

## ثانياً - التحضيرات على المستوى القطري وتقديم

### المبادئ التوجيهية لبرامج العمل الوطنية

١٤- بعد قيام الأمانة بتقديم مشروع المبادئ التوجيهية، ناقش المشاركون الجوانب المختلفة لمحتوى المبادئ التوجيهية. وقُدِّمت أيضاً توضيحات بشأن عدد من المسائل. وأوضح على سبيل المثال، أن بعض المواعيد النهائية، المحددة في المبادئ التوجيهية، لا سيما موعد اجتماع اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية، حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك يعني ضمناً أنه لا بد من استكمال تحضير برامج العمل الوطنية في موعدها.

١٥- وفي هذا السياق، ناشد الأمين التنفيذي للمؤتمر البلدان التي لم تقم بعد بتعجيل عملية توظيف الأخصائيين الوطنيين وإنشاء اللجان التحضيرية الوطنية، أن تفعل ذلك. ولوحظ أن أهم الوثائق الأساسية ذات الصلة ببرامج

العمل موجودة فعلا في كثير من البلدان. ومع ذلك، ينبغي إعادة صياغة المعلومات الواردة في هذه الوثائق كيما تعكس متطلبات المبادئ التوجيهية ولتغطية فترة السنوات العشر. وتعتبر ورقة استراتيجية خفض نسبة الفقر الجاري إعدادها في العديد من أقل البلدان نمواً أحد الأمثلة الجيدة للوثائق الموجودة.

١٦- وأحيط الاجتماع علما بأن ممثلي الاتحاد الأوروبي ومنسقي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد طلبت منهم عواصمهم ومقارهم تسهيل العمل المتعلق بتحضير برامج العمل على الصعيد الوطني. وأظهر معظمهم تعاوناً غير عادي في هذا الصدد. ومع ذلك، ستواصل الأمانة إشعارهم بأهمية ذلك وستكتفئ اتصالاتها مع اللجان التحضيرية الوطنية الإحصائيين لضمان استكمال برامج العمل في موعدها.

### ثالثاً - تمويل النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً في أفريقيا

#### ألف - مناقشات عامة

١٧- قدم عرض خاص لهذا الموضوع، تلتته مناقشات المشاركين. وتطرح ورقة العرض القضايا الرئيسية الوثيقة الصلة بالموضوع التي يمكن أن تشكل جدول أعمال مؤتمر بروكسل.

١٨- وقوبلت الورقة المتعلقة بتمويل التنمية في أقل البلدان نمواً في أفريقيا بالترحاب، حيث قدمت تحليلاً متعمقاً لمشاكل التمويل والتنمية في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء. وأثارت هذه الورقة أسئلة أساسية حول استراتيجيات التنمية التي اتبعت حتى الآن وآليات التمويل المطبقة. وارتئي أنها تمثل ورقة تستحث التفكير وربما يمكن مزيد تفصيلها لتكون من أوراق المواضيع الرئيسية في مؤتمر بروكسل المقرر عقده في أيار/مايو ٢٠٠١.

١٩- ولوحظ أن النتائج الإجمالية لحوالي ٥٠ سنة من تمويل التنمية، مع توجيه اهتمام خاص إلى أفريقيا وأقل البلدان نمواً، مخيبة للأمل. وخرجت بوتسوانا فقط من فئة أقل البلدان نمواً، بينما تزايد عدد أقل البلدان نمواً الأفريقية. وكان متوسط الدخل الحقيقي للفرد في أقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٩ أدنى مما كان عليه في عام ١٩٧٩، وظل الفقر منتشرًا وشديداً. وازداد عبء الدين ثقلاً. وحدث كل ذلك بالرغم من تنفيذ سلسلة من الإصلاحات. ولذلك فإن احتياجات أفريقيا من الموارد لأغراض التنمية كبيرة للغاية. مع ذلك انخفضت المساعدة الخارجية بمعدل ٢٤ في المائة في التسعينات، وتوقعاتها للمستقبل ليست مشرقة. وفي نفس الوقت، ومع العولمة والتحرير، يتغير إطار العلاقات الدولية على نحو سريع، مما يضيف مزيداً من الضغوط. واتفق الاجتماع على أن طبيعة تمويل التنمية لا يمكن أن تبقى كما هي، نظراً لجميع هذه التغيرات ولاشتداد القيود المفروضة على التنمية.

٢٠- وكان أحد مواضيع المناقشة التسربات التي تشهدها الاقتصادات حالياً. وألقي الضوء على التسربات التالية:

- الخسائر في معدلات التبادل تقابل ٧٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية؛
- الخسارة في حصص السوق: ٦٨ مليار دولار في السنة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٧؛
- متوسط خدمة الدين يبلغ ١٩ في المائة من الصادرات؛
- رؤوس الأموال الهاربة تقدر بـ ٢٢٥ مليار دولار (في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢)؛
- استنزاف الكفاءات: ٣٠.٠٠٠ شخص في السنة، فضلا عن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز).

٢١- وكان من الواضح في الاجتماع أن العديد من جهود "الدفعة القوية" فشلت إلى حد بعيد أو لم تحقق أهدافها على نحو كامل، مثل جهود برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وبرامج التكيف الهيكلي، وبرامج المساعدة الخاصة، ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأشار إلى أن المكائد الهيكلية العميقة الجذور ظلت جامحة ولم تستجيب "للحلول الارتجالية". وهذه المشاكل تشمل المشاكل الجغرافية والسكانية، والهيكل المؤسسية الضعيفة، والتوترات الإثنية (اشترك ١٨ بلداً من أقل البلدان نمواً في أفريقيا في نزاعات مسلحة منذ الاستقلال)، والأسواق الضعيفة التي كثيرا ما تكون مزدوجة المنتجات. وعانى أيضا عدد من أقل البلدان نمواً من كوارث طبيعية متكررة.

٢٢- وفيما يتعلق بآليات التمويل التي طبقت جهود "الدفعة القوية" التي أشير إليها أعلاه ارتئي أن هذه الآليات إما غير كافية أو غير ملائمة. وكان انخفاض معدلات التوفير المحلية سمة مشتركة في معظم أقل البلدان نمواً في أفريقيا. والمساعدة الإنمائية مثقلة بشروط كثيرة تؤثر تأثيراً معاكساً على دفعها واستخدامها. ولاحظ الاجتماع أن حوالي ٤٠ في المائة من المساعدة يستخدم في المساعدة التقنية و ٣٠ في المائة منها في المساعدة الإنسانية، مما يترك ٣٠ في المائة فقط للتنمية. ووضع تركيز على ضرورة تحسين فاعلية إدارة المساعدة.

٢٣- ولجعل نشاط المساعدة يسير بأحسن من ذي قبل، اقترح ما يلي:

- الاستمرار في تحسين بيئة السياسات لاجتذاب استثمارات جديدة، محلية وأجنبية على السواء، تكميلاً للمساعدة الإنمائية الرسمية.
- معالجة مديونية البلدان على نحو أكثر جدية، بالعمل على إلغاء الديون برمتها.
- تمكين البلدان من اختيار الأولويات الخاصة بها في برامج مكافحة الفقر.



- معالجة المكائد الأساسية في الاقتصادات، لا سيما الضعف الهيكلي، والتركيز على سبيل المثال على تنوع هياكل الإنتاج وقدرة الصادرات على المنافسة.
- تركيز الاهتمام على الأسواق الإقليمية ودون الإقليمية.

٢٤- وأكد الاجتماع على أنه حتى مع ارتفاع المساعدة الخارجية، التي هي حيوية، ينبغي إيلاء اهتمام كافٍ لتعبئة الموارد المحلية. ومن بين التدابير الهامة الأخرى، ينبغي معالجة مسألتى هروب رؤوس الأموال واستنزاف الكفاءات.

٢٥- وحذر الاجتماع من إيلاء اهتمام حصري لتخفيض الفقر دون إعطاء أولوية مساوية أو حتى أولوية أعلى للتركيز على تعزيز ارتفاع النمو. وهذه المسألة لها آثار عميقة من حيث تمويل المساعدة وتستدعي القيام بتحليل دقيق لتحديد الأولويات ووضع تسلسل ملائم للبرامج لتوزيع الموارد المحدودة التي يرجح أن يتلقاها بلد معين. وفي معظم أقل البلدان نمواً في أفريقيا، ربما كان أحد الاستخدامات الرئيسية الحكيمة للمساعدة الاستثمار أولاً في جعل القدرات القائمة أكثر إنتاجية (على سبيل المثال، الطرق، ومخططات الري، والمصانع، الخ).

٢٦- وذكر أن هذا النهج ربما يفسر معدلات النمو العالية التي بلغت في التسعينات بلدان مثل أوغندا وموزامبيق وغينيا - بيساو ورواندا. إن اقتصادات هذه البلدان في سبيلها إلى الانتعاش وهي تنمو انطلاقاً من مستويات انخفاض أدنى لتبلغ حدود استخدام طاقة إنتاجها القصوى السابقة. ومع ذلك، ومع بلوغ هذه الحدود، يصبح الانتقال إلى حدود أعلى أكثر صعوبة ويتطلب إدخال تمويل أكبر وأنواع جديدة من التمويل، وكذلك إعادة ترتيب الأولويات التي يمكن أن تمولها الموارد المعبأة.

٢٧- أما فيما يتعلق بمسألة معالجة مشكلة البطالة كجزء من المعركة ضد الفقر، خلصت المناقشة إلى أنه من الممكن بالفعل تناول ضرورة إنشاء وظائف، بما في ذلك الوظائف الكثيفة العمالة، والسعي في نفس الوقت إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة للاقتصاد. وليس من الواقعي افتراض أنه في بيئة تتسم بالفقر والبطالة على نطاق واسع، يمكن الاستمرار في إنشاء وظائف كثيفة العمالة على مدى فترة طويلة من الزمن، ما لم يكن هناك توسع اقتصادي بسرعة كافية.

٢٨- وخلال مناقشة دراسة حالتي أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، وضع التركيز على نقطتين: (أ) لا يمكن تحقيق معدلات نمو مرتفعة مستدامة بدون تحول جوهري في الاقتصاد ومدخلات كافية من الموارد الخارجية؛ (ب) القضاء على الفقر والنمو لا يستبعد أحدهما الآخر بالضرورة، ولكن النمو شرط أساسي لتخفيض الفقر.

باء - مقترحات

٢٩- وختاماً للمناقشات بشأن موضوع تمويل التنمية في أقل البلدان نمواً في أفريقيا لخص الاجتماع القضايا والمقترحات التي يمكن أن تشكل برنامجاً لإعادة هيكلة تمويل التنمية في المستقبل، على النحو التالي:

- تكثيف الإصلاحات لجعل الاقتصادات المحلية أكثر جاذبية للاستثمارات، بما في ذلك تشجيع عودة رؤوس الأموال الهاربة واجتذاب قدر كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- القيام بالمزيد من الإصلاحات المؤسسية وإصلاحات السياسات لتعبئة المدخرات المحلية وزيادة الدخل الحكومي.
- القضاء على التبديد في الإنفاق الحكومي.
- تنويع الانتاج، ولا سيما توسيع الصادرات وزيادة الحصص في الأسواق العالمية.
- تصميم برامج خاصة لمعالجة مسألة هروب رؤوس الأموال.
- تجميع الموارد الإقليمية لتحقيق التآزر الجوهري ووفورات الحجم التي توفرها السوق الكبيرة.
- القيام بإصلاحات لصقل المبادئ الأساسية لتسليم المساعدة من خلال تعزيز الملكية والانتقائية والمشاركة والشراكة.
- قبل كل شيء، زيادة المساعد الإنمائية الرسمية بالأرقام الحقيقية، من خلال الاستفادة من تزايد الدخل الضريبي وتزايد النمو في البلدان المتقدمة، والمشاركة في الفوائد الناجمة عن السلم، وإلغاء الدين.
- تكملة المساعدة بوصول غير مشروط لأسواق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

## رابعاً - قضايا التجارة والوصول إلى الأسواق وطاقة العرض في أقل البلدان نمواً في أفريقيا

٣٠ - استندت المناقشات حول هذا الموضوع إلى ورقة المعلومات الأساسية المعنونة "قضايا التجارة والوصول إلى الأسواق وطاقة العرض في أقل البلدان نمواً". وتدرج القضايا التي نوقشت تحت العناوين التالية:

- القيود في جانب الطلب التي تؤثر على صادرات أقل البلدان نمواً في أفريقيا
- القيود في جانب العرض التي تؤثر على التجارة والقدرة على المنافسة في أقل البلدان نمواً في أفريقيا

٣١ - لدى تقديم ورقة المعلومات الأساسية، سلط الخبير الاستشاري المعني الضوء على كون أن الأداء التجاري السيء لأقل البلدان نمواً في التجارة العالمية في العقدين الآخرين هو انعكاس للقيود في جانبي العرض والطلب التي تؤثر على التجارة والتنافسية وتقدم بتوصيات في هذا الصدد.

### ألف - القيود في جانب الطلب

٣٢ - خلال المناقشات، لاحظ الاجتماع أن عوامل عديدة تسهم في ضعف مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية وتعوق اندماجها المفيد في الاقتصاد العالمي. ولاحظ الاجتماع أنه في حين أن إزالة الاختناقات أمر جوهري، فإن تحسين شروط الوصول إلى السوق يمكن أن يعطي دفعة قوية لهذه الجهود. وفي هذا السياق، ركز الاجتماع على أن وصول جميع المنتجات التي منشأها أقل البلدان نمواً إلى السوق بدون قيود وبدون رسوم وبدون تحديد حصص هو أمر من شأنه أن يوفر بيئة تجارية هامة وقابلة للتنبؤ في الأسواق العالمية، مما يمكن أن يبعث على الثقة لدى المستثمرين ويشجع الاستثمار الانتاجي في أقل البلدان نمواً.

٣٣ - ولاحظ الاجتماع أيضاً أن عدداً من أقل البلدان نمواً صادف مشاكل في الوصول إلى السوق، كما تبين ذلك من العروض المتعلقة ببلدان معينة خلال المناقشات. وتبين هذه الحالات المحددة حالة عدم التأكد وطبيعة الحواجز التي لا يمكن التنبؤ بها اللتين تؤثران على صادرات أقل البلدان نمواً، مما يؤدي دائماً لا إلى فقدان ثقة المستهلكين فحسب وإنما أيضاً إلى فقدان ثقة المستثمرين، وبالتالي إلى انخفاض الدخل الناجم عن التصدير، بل وإلى إغلاق وحدات انتاجية في أقل البلدان نمواً المتأثرة. ولاحظ الاجتماع في هذا الصدد الحالات التي ذكرتها كل من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، حيث استشهدتا بالتدابير المتعلقة بالصحة والنباتية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي تجاه صادرات الأسماك والمنتجات السمكية، والتي تبين أنها ليس لها ما يبررها من الناحية العلمية ويتعين سحبها. وذكرت إثيوبيا حالات مشابهة تتعلق بفرض التدابير المتعلقة بالصحة والنباتية على صادرات

الحيوانات الحية وصادرات الجمبري من مدغشقر. وصادفت صادرات الفواكه والخضروات وغيرها من صادرات الأغذية من كثير من أقل البلدان نمواً مصيراً مشابهاً في أسواق المقصد الرئيسية. وأثرت أيضاً التدابير الحمائية البيئية والمعايير التقنية تأثيراً معاكساً على الصادرات من أقل البلدان نمواً. وارتبى أيضاً أن عدم مشاركة أقل البلدان نمواً في الهيئات التي تضع المعايير الدولية بسبب مواردها البشرية والمالية المحدودة يمثل أيضاً نقطة ضعف. وأثرت أيضاً تدابير الحماية الطارئة التي تتخذ شكل رسوم مكافحة إغراق - وإن كانت لم تطبق بعد على نطاق واسع على أقل البلدان نمواً - على صادرات المنسوجات من بلد من أقل البلدان نمواً حتى الآن، ومن ثم ليست هناك ضمانات تكفل عدم تطبيق تدابير مماثلة على أقل البلدان نمواً في المستقبل، لا سيما عندما تتحسن أنصبتها في السوق أو قدراتها التنافسية.

٣٤- وسلط الاجتماع الضوء أيضاً على تدابير أخرى مهمة بالمثل تؤثر على الطلب على الصادرات في الأسواق العالمية، مثل التدابير التالية: قواعد المنشأ للمخططات التفضيلية، التي كانت معقدة للغاية وبالتالي فهي لم تستخدم الأمل لها وفرص الوصول إلى السوق فحسب وإنما أعاققت أيضاً تصنيع أقل البلدان نمواً.

٣٥- ورأى الاجتماع أن التدابير المشار إليها أعلاه لا تتفق مع الالتزام المعلن للمجتمع الدولي بإدماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي، وأنها تعكس عدم اتساق في السياسات العامة من جانب الشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نمواً في الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

#### باء - القيود في جانب العرض

٣٦- أوضح الاجتماع أن ضعف أداء أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية هو نتيجة لضعف قدراتها الإنتاجية وقدرتها على المنافسة، الناجم عن مجموعة من القيود الهيكلية وغيرها من القيود في جانب العرض. ولاحظ الاجتماع أن السياسات العامة في أقل البلدان نمواً تلعب دوراً هاماً في معالجة القيود في جانب العرض. وتعتبر سياسات الاقتصاد الكلي، لا سيما السياسات المتعلقة بالاستقرار وقابلية تنبؤ، عنصراً أساسياً في هذا الصدد، ولكن السياسات على مستوى القطاعات أو المشاريع الصغيرة أو الشركات هي أيضاً ضرورية لتسهيل النمو وتعزيز قدرة الطاقة الإنتاجية على المنافسة في قطاعات معينة. وارتبى أن التحليلات والتدابير المتعلقة بالسياسات الواردة في تقرير أقل البلدان نمواً لعام ١٩٩٩ تكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد.

٣٧- وأكد الاجتماع أيضاً أن الحل النهائي لمشكلة انخفاض القدرة الإنتاجية والتنافسية في أقل البلدان نمواً يكمن في التحول الهيكلي لاقتصادات أقل البلدان نمواً. ويقتضي التحول القابل للإدامة إنشاء اقتصادات وطنية متكاملة تتسم بتخصص وترابط متزايدة بين القطاعات. إن مثل هذا التحول هو الذي سيخلق صلات بين الصناعة والزراعة، ومن ثم سيؤدي إلى فاعلية وتنوع الانتاج والصادرات وإلى زيادة القيمة المضافة في صادرات

أقل البلدان نمواً من المصنوعات. إن أقل البلدان نمواً وشركاءها في التنمية في حاجة إلى تركيز الاهتمام والموارد على المجالات التي من شأنها تعزيز الصلات فيما بينها ومن ثم تكامل القطاعات الاقتصادية في أقل البلدان نمواً.

٣٨ - واستفاد الاجتماع من المناقشات المكثفة التي دارت وكذلك من التجارب القطرية لأوغندا وإثيوبيا، ووافق على أن هناك عدداً من العوامل التي تسهم في خلق قيود خطيرة في جانب العرض واضعاف قدرة صادرات أقل البلدان نمواً على المنافسة.

٣٩ - على المستوى الوطني، أبرز الاجتماع العوامل التالية على المستوى الوطني:

- ضعف البنية التحتية المادية
- ظروف سياسات الاقتصاد الكلي التي تتسم بعدم الاستقرار وعدم قابلية التنبؤ
- عدم تنوع هيكل الصادرات
- انخفاض المدخرات المحلية
- انخفاض القدرات التكنولوجية وقدرات تكنولوجيا المعلومات
- قلة فرص الوصول إلى الائتمان
- انخفاض الاستثمار في المرافق والمياه والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية
- عدم توفر إطار للسياسات التجارية يدعم التنافسية
- نقص استخدام القدرات الانتاجية القائمة نظراً لتقادم مرافق الانتاج
- قصور في تنمية الموارد البشرية (الصحة، التعليم)

٤٠ - وفيما يتعلق بالعوامل على المستوى الاقليمي، اعترف الاجتماع بأن تعزيز الترتيبات التجارية الاقليمية لا يمثل خياراً وإنما ضرورة في جهود أقل البلدان نمواً في أفريقيا من أجل اندماجها في الاقتصاد العالمي. ومن ناحية أخرى، اعترف الاجتماع أيضاً بأن نصيب التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بالنسبة إلى مجموع تجارة أقل البلدان نمواً ما زال ضئيلاً. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى كون أقل البلدان نمواً الأفريقية تقوم بانتاج ما لا تستهلكه وتستهلك ما لا تنتجه. وهناك مع ذلك إمكانية كبيرة لزيادة تجارة أقل البلدان نمواً لا في السلع الأساسية فحسب وإنما أيضاً في الخدمات. ويعتبر هذا شرطاً أساسياً لإحراز تقدم في تحرير حركة الأشخاص الطبيعيين ورؤوس

الأموال للاستفادة من وفورات الحجم وتوسيع الأسواق الإقليمية. ومن المهم أن تكون قواعد التجارة المتعددة الأطراف المنظمة لاتفاقات التجارة الإقليمية مدعومة لجهود التكامل الإقليمي وأن توفر مرونة لأقل البلدان نمواً في أفريقيا للتكيف في سياق أنظمة تجارية أكثر قدرة على المنافسة. بموجب هذه الترتيبات. ويمكن أيضاً تعزيز إمداد الأسواق الأجنبية على أساس إقليمي من خلال هيئات إقليمية، على نحو ما يحدث حالياً في المجتمع الكاريبي في إطار وكالة تنمية صادرات المجتمع الكاريبي.

٤١ - ولاحظ الاجتماع أيضاً أن مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ستنشئ، بدعم من الاتحاد الأوروبي، مكتباً في جنيف لتوفير المساعدة للدول الأعضاء في مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ في المفاوضات التجارية مع منظمة التجارة العالمية.

٤٢ - وعلى المستوى العالمي، حُددت العوامل التالية باعتبارها من القيود الرئيسية:

- عبء الدين، الذي يمثل اختناقاً بالنسبة لبناء القدرات
- النقص في نقل التكنولوجيا، وهو أمر اعترف بأهميته في اتفاق الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية (المادة ٦٦ - ٢)
- عدم اتساق السياسات فيما يتعلق بكل من السياسات الوطنية للشركاء في التنمية وسياسات المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والدولية، وعلى سبيل المثال التدابير التجارية، وتدابير تخفيف عبء الدين، وقواعد التجارة المتعددة الأطراف.

#### جيم - مقترحات

٤٣ - فيما يلي المقترحات الرئيسية التي انبثقت من المناقشات:

- ضمان الوصول إلى الأسواق بشكل مأمون وقابل للتنبؤ بالنسبة لجميع المنتجات التي منشأها أقل البلدان نمواً، بدون رسوم وبدون تحديد حصص.
- تحقيق اتساق في السياسات من جانب الشركاء في التنمية لدى استجابتهم لمشاكل أقل البلدان نمواً فيما يتصل بالوصول إلى الأسواق وطاقة العرض.
- اعتماد أقل البلدان نمواً لإطار للسياسات التجارية في سياق الفرص والقيود الإقليمية والعالمية على السواء.

- إقامة ظروف مؤاتية للاقتصاد الكلي للتغلب على القيود في جانب العرض.
- تكثيف دعم جهود أقل البلدان نمواً في تنويع هياكل وأسواق صادراتها من خلال التنوع الأفقي والرأسي لصادراتها من السلع الأساسية وتنمية السوق.
- ضرورة التعاون الاقليمي فيما بين أقل البلدان نمواً في تنمية القدرات لتلبية المعايير المتعلقة بالصحة والصحة النباتية وغيرها من المعايير والمتطلبات، وضرورة تقديم مساعدة تقنية لأقل البلدان نمواً من حيث التجهيزات والتدريب على السواء للامتثال للمعايير، ولإجراءات تقييم المخاطر لاستيفاء هذه المتطلبات.
- منح قوة دافعة جديدة للإطار المتكامل للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، لتحقيق أهداف الإطار المتكامل.
- التركيز على النحو الواجب على قضايا مثل قضايا نقل التكنولوجيا وحماية الملكية الفكرية للمعارف التقليدية والفولكلور وغيرها من السلع والخدمات الثقافية، بما في ذلك المعلومات الجغرافية، وكذلك على مشكلة البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية في المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية، مع مراعاة المقترحات التي قدمتها أقل البلدان نمواً فعلاً إلى منظمة التجارة العالمية.
- تكثيف الدعم لبناء القدرات في أقل البلدان نمواً لمباشرة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتأمين تمثيل ملائم لها في منظمة التجارة العالمية.
- ضرورة أن تكون قواعد التجارة المتعددة الأطراف المنظمة لترتيبات التجارة الإقليمية مواتية لجهود التكامل الإقليمي، وتوفير مرونة كافية لأقل البلدان نمواً في أفريقيا، كيما يتسنى لها التكيف في سياق أنظمة تجارية أكثر تحراً وأكثر قدرة على المنافسة في إطار هذه الترتيبات.
- ضرورة أن تقوم منظمة التجارة العالمية بتسهيل الانضمام إليها لأقل البلدان نمواً التي تسعى إلى ذلك دون أن تطلب منها تحمل التزامات أو تعهدات تتجاوز ما هو مطبق حالياً على أعضاء منظمة التجارة العالمية من أقل البلدان نمواً.

## خامساً - الإدارة السليمة وتوفير الخدمات الاجتماعية والقضايا المتعلقة بالجنسين

### ألف - الإدارة السليمة

٤٤ - استعرض الاجتماع مسألة الإدارة السليمة، من منظور الإدارة الديمقراطية والاقتصادية وفي سياق النمو المستمر والتنمية القابلة للإدامة في أقل البلدان نمواً في أفريقيا وفي السياق الأوسع لعدد من العوامل العالمية والهيكلية والمؤسسية والاجتماعية - الثقافية. ولوحظ أن الإدارة هي ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية في تسيير الشؤون على جميع المستويات. ويشمل ذلك سياسات الملكية والحق في التنمية والإدارة الاقتصادية السليمة وتحمل المسؤولية، والشفافية، في الشؤون العامة، ضمن أمور أخرى. وبالرغم من عدم وجود أدلة قائمة على التجربة تربط مباشرة التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي بالإدارة الديمقراطية، هناك اتفاق على أن الاستقرار السياسي واستقرار السياسات العامة اللذين يستندان إلى مؤسسات الإدارة الديمقراطية وإلى بيئة خارجية ملائمة يمكن أن يسهما في تحسين الأداء الاجتماعي - الاقتصادي.

٤٥ - إن التحولات الديمقراطية الجارية حالياً في عدد من أقل البلدان نمواً في أفريقيا تهدف إلى إنشاء مؤسسات ديمقراطية وإلى تعددية النظام السياسي وإلى إصلاح القطاع العام ومشاركة المجموعات المهمشة مثل النساء، وكذلك مشاركة المجتمع المدني في العمليتين الاقتصادية والسياسية. وربما تضعف احتمالات دعم وإدامة هذه التحولات إذا لم تكن مصحوبة بتدفقات متزايدة من الموارد وتحسّن عام في البيئة الاقتصادية الخارجية. فضلاً عن ذلك، من المعترف به أيضاً أن النمو الاقتصادي لا يمكن دعمه على المدى الطويل دون التركيز على تخفيض الفقر وتوزيع مكاسب النمو على نحو منصف.

٤٦ - وأحاط الاجتماع علماً بالمقترحات المطروحة في ورقة المعلومات الأساسية بشأن هذه القضايا.

### باء - تقديم الخدمات الاجتماعية

٤٧ - ولاحظ الاجتماع أن حالة الخدمات الاجتماعية، في أفريقيا بوجه عام وفي أقل البلدان نمواً بوجه خاص، ما زالت تتسم بحرمان واسع النطاق، لا سيما في المناطق الريفية، التي تمثل أكثر من ٧٥ في المائة من مجموع السكان. ونسبة ٣٦ في المائة فقط من أطفال الريف في سن الدراسة الابتدائية مسجّلة في التعليم الابتدائي، فيما نسبة ٣٧ في المائة فقط منهم تعرف القراءة والكتابة. ولا يصل إلى خدمات الاصحاح والمياه المنقولة بالأنابيب إلا ٤٥ في المائة و ١٩ في المائة على التوالي من سكان الريف.

٤٨ - وأحد أسباب ارتفاع نسبة الحرمان في أفريقيا هو انخفاض قدرة القطاع العام على توفير الموارد للقطاعات الخاصة واستخدامها على نحو فعال. ووفقاً للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لم يكن متوسط إنفاق البلد الأفريقي في



بجالي التعليم والصحة في عام ١٩٩٩، يمثل سوى ٣,٦ في المائة و١,٦ في المائة على التوالي من ناتجه المحلي الإجمالي. ولذا فمن الواضح أن هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في القطاع الاجتماعي. وينبغي أن يستتبع تنفيذ التزامات قمة كوبنهاغن للبلدان الأفريقية زيادة جوهرية في الموارد العامة لتوسيع نطاق خدمات التعليم والخدمات الصحية. والحاجة إلى ذلك أكثر إلحاحاً أيضاً في حالة البلدان الأفريقية التي مزقتها الحروب التي تلزمها مساعدات جوهرية للتعجيل بعملية إعادة البناء. ونظراً للقيود المتعلقة بالموارد، ربما ينبغي للحكومات أن تحدد الطرق والوسائل اللازمة، بما في ذلك إعادة توجيه المخصصات، لتعزيز فعالية الموارد المكرسة للتعليم والخدمات الصحية. ويمكن أن يُستدل من حالة الحرمان وفعالية الموارد العامة، أن الأهداف التي حددتها قمة كوبنهاغن تتجاوز إمكانيات أقل البلدان نمواً، نظراً لانخفاض معدل النمو في اقتصادها الكلي. ولذلك يتعين على أقل البلدان نمواً أن تبحث عن موارد تمويل إضافية لتحقيق هذه الأهداف.

٤٩ - لقد بذلت بعض البلدان جهوداً للوفاء بمبادرة ٢٠/٢٠ فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الأساسية. ومع ذلك، فقد تخلف المانحون بوجه خاص في توفير ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم الخدمات الاجتماعية. وبناء عليه، ينبغي بذل المزيد من الجهود للوفاء بأهداف مبادرة ٢٠/٢٠ فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الأساسية.

#### جيم - مشاركة المرأة في التنمية

٥٠ - ركز الاجتماع على أهمية اتخاذ تدابير ملائمة لتعبئة النساء وإشراكهن بوجه كامل في ذلك، كأطراف نشطة وكمستفيدات في عملية التنمية. ولاحظ الاجتماع أيضاً أنه منذ انعقاد المؤتمر الدولي الأول للمرأة في عام ١٩٧٥، اعتمدت نهج عديدة لزيادة الوعي العالمي باحتياجات واهتمامات المرأة في برنامج التنمية العالمي. وحتى مؤخراً جرى تناول ضرورة مساعدة المرأة بإدماجها في عملية التنمية من خلال النهج المعروف باسم "المرأة في التنمية"، الذي أُنخذت خلاله إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي لدفع المرأة في قطاع الإنتاج. ولا يبدو أن هذا النهج، الذي كان يوصف بأنه "نهجٌ صحيحي" قد نجح في تحسين أوضاع المرأة على نحو جذري في العالم وبوجه خاص في أقل البلدان نمواً، حيث استمرت المرأة في وضعها الهامشي.

٥١ - ويجري حالياً تغيير هذا النهج وجوانب التركيز فيه إلى نهج يقوم على إدماج المرأة في جميع المجالات. وهذا معناه إدماج المرأة في جميع مجالات وميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على نحو يؤدي إلى تحويل في التركيز إلى القضايا المتعلقة بكل من الجنسين والتنمية. وهذا النهج، على خلاف النهج السابق، يسعى إلى جعل التدخلات تستند إلى تحليل دور واحتياجات كل من المرأة والرجل، في الجهود التي تهدف إلى تحسين مركز المرأة من نواح تكون مفيدة للمجتمع ككل وتغيره.

٥٢ - وأحاط الاجتماع علماً بالتدابير التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذا المجال.

### اختتام الاجتماع

٥٣ - في الجلسة الختامية، المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠، أعلن السيد محمد جمل، رئيس الاجتماع، اختتام الاجتماع.

-----